

إستخدام العوائد النفطية: حالة دولة الكويت

إعداد

د. محمد إبراهيم السقا

سلسلة اجتماعات

الخبراء

العدد رقم (33)

أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في الدول العربية.

سلسلة اجتماعات الخبراء
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

إستخدام العوائد النفطية: حالة دولة الكويت

إعداد

د. محمد إبراهيم السقا

مايو 2009

العدد رقم (33)

Depository Number: 2009/176

المحتويات

| | |
|----|---|
| 5 | تقديم |
| 7 | أولاً: مقدمة |
| 7 | ثانياً: الكويت هبة النفط |
| 8 | ثالثاً: الوفرة المالية |
| 11 | رابعاً: الخيارات المتاحة للاستفادة من الفوائض |
| 30 | خامساً: خلاصة واستنتاجات |
| 33 | سادساً: ملخص المناقشات |
| 36 | المراجع |

تقديم

ضمن موسمه التدريبي الثاني للعام 2008/2009، عقد المعهد العربي للتخطيط حلقة نقاشية بعنوان «استخدام العوائد النفطية: مثال دولة الكويت» وذلك في يوم الأربعاء الموافق 11 مارس 2009، قدمها الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم السقا، أستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت.

مما لا شك فيه أن العوائد النفطية تُشكل أهم مورد اقتصادي لدولة الكويت. فصادراتها تتكون في معظمها من صادرات النفط الخام ومشتقاته المكررة، كما أن الإيرادات أو الريوع النفطية تُشكل أهم مورد لموازنة الدولة. بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع النفط يُشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقابل فإن صناعة النفط هي صناعة كثيفة رأس المال ولا تستوعب عمالة كبيرة، حيث أن نسبة العاملين في قطاع النفط لا يتعدى 3% من إجمالي العمالة في دولة الكويت. كما أن قطاع النفط يعتبر استراتيجياً وهو مملوك للدولة بالكامل مما يجعل قضية استخدام عوائده في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية قضية محورية. ويعتمد التقدم التنموي على مدى حسن استخدام هذا المورد الناضب والمملوك للأجيال الحالية والمستقبلية.

وقد استطاعت دولة الكويت، وبفضل العوائد النفطية واستخدامها في عملية التنمية، أن تتحول من اقتصاد منخفض الدخل كان يعتمد أساساً على التجارة والغوص والصيد البحري وبعض الصناعات الحرفية التقليدية إلى تحقيق دولة الرفاه، حيث تصنف دولة الكويت ضمن الدول ذات الدخل المرتفع. كما حققت الكويت مستوى مرموقاً من التنمية البشرية، حيث تصنف الأولى عربياً ضمن دليل التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كما يعلم الجميع، فقد كانت دولة الكويت سباقة في مجال إنشاء صناديق التحوط، وذلك للتحكم في تقلبات أسعار النفط، وعزل آثارها السلبية عن الاقتصاد من خلال توفير احتياطات تحت الطلب، لتجنب آثار تقلبات أسعار النفط، وكذلك لإنصاف الأجيال القادمة من هذه المادة الناضبة.

وتعتبر تجربة دولة الكويت رائدة في مجال إنشاء صندوق الأجيال القادمة، وكذلك إنشاء الهيئة العامة للاستثمار، لضمان إدارة جيدة للفوائض النفطية من خلال إخراجها من دائرة الموازنة حتى لا تستخدم في قضايا الإنفاق الجاري. وبالرغم من جودة هذه المؤسسات فلا زالت هناك تحديات تواجهها من حيث حوكمتها ومستقبل أموالها المستثمرة في الأسواق العالمية، والتي تشهد اليوم حالة

تراجع حادة، قد يؤثر بشكل كبير على ما راكمته دولة الكويت من فوائض مالية خلال السنوات الماضية. وتطرح الأزمة المالية الدولية الحالية مجدداً قضية خيارات استثمار الفوائض النفطية، وقضية الإجابة عن التساؤل التالي: هل من الأجدى وضع هذه الفوائض في صناديق سيادية لغرض تحقيق عائد مالي فقط ؟ أم استثمارها محلياً في قطاعات الصناعة والخدمات الموجهة للصادرات وذلك لضمان استدامة النمو؟

في إطار هذا التساؤل، فإنه يلاحظ أن أكبر المخاطر التي تواجهها الدول النفطية هي عدم وضوح الرؤيا المستقبلية لسوق النفط، وصعوبة استقرار تطورات هذه السوق. وبالتالي فإن الدول التي تبني تميمتها على هذا المورد، ستجد نفسها بمواجهة وضع غير مريح في الأجل الطويل.

وفي هذا الأجل الطويل، تتأثر أسعار النفط والطلب العالمي بالتطورات البيئية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، وضرورة التخلص من مصادر الطاقة التقليدية لتقليص هذه الظاهرة. كما أن وتيرة تطور التقنية في مجال الطاقة البديلة واستخداماتها على نطاق واسع في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك النهائي قد تغير مسار الطاقة العالمية.

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع يتطلب استقراء جيداً للمستقبل، والاستعداد لمواجهة هذا الوضع المجهول، من أجل ضمان استدامة التنمية من خلال تنوع مصادر الدخل والبدء في إيجاد بدائل لهذا المصدر الوحيد مثل تنمية الصناعة والخدمات، والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الخدمي والإنتاجي. وتطرح مثل هذه التوقعات سؤالاً حول إمكانية تنوع الاقتصاديات النفطية عموماً بما في ذلك الاقتصاد الكويتي.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط - الكويت

أولاً: مقدمة

بدءاً من عام 2003 حتى يوليو من عام 2008 كانت أسعار النفط الخام قد ارتفعت بأكثر من 300%، مدعومة بمعدلات نمو عالمي قياسي سادت العالم خلال هذه الفترة، وباتجاهات مرتفعة من المضاربة على الأسعار جعلت من تلك السلعة مجالاً للاستثمار، فضلاً عن عرض مقيد إلى حد كبير، ببلوغ الطاقة الإنتاجية للدول الأعضاء في الأوبك إلى مستوياتها القصوى. غير أن أسعار النفط قد تعرضت لانتكاسة حادة مع تعرض العالم لأسوأ أزمة مالية مر بها منذ أزمة 1929 في القرن الماضي، التي أدت إلى خفض الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط من حوالي 150 دولار للبرميل في يوليو 2008 إلى أدنى مستوى لها حالياً في السنوات الأربع الأخيرة، حيث لامست الأسعار حدود الـ 33 دولار للبرميل في شهر فبراير الماضي.

وقد ترتب على الارتفاع المستمر والقياسي لأسعار النفط الخام، تراكم غير مسبوق في الاحتياطات المالية لدولة الكويت. تتناول هذه الورقة قضية استغلال الفوائض المالية النفطية في دولة الكويت، حيث تقدم تقديراً للفوائض التي حققتها، ومناقشة الخيارات المختلفة لاستغلال هذه الفوائض النفطية، وكيف سارت عملية استغلال هذه الفوائض، وذلك في محاولة لدق ناقوس الخطر المحقق بأجيالنا القادمة، وتقديم بعض المقترحات الخاصة باستغلال هذه الفوائض في دولة الكويت.

ثانياً: الكويت هبة النفط

عندما زار الفيلسوف اليوناني «هيرودوت» مصر، قال عبارته الشهيرة «مصر هبة النيل» أي لولا النيل لما وجدت مصر، ومن ثم فإن استمرار وبقاء مصر مرتبط باستمرار تدفق المياه من منابع النيل. والواقع أن نفس العبارة يمكن أن تطلق على الكويت، فالكويت الحديثة هي «هبة النفط». أي أن استمرارها وبقائها كدولة «في ظل الأوضاع الحالية» مرتبط أساساً بمراتب النفط. وهذا هو أكبر تحدٍ يواجهه الكويت اليوم، كيف تؤمن مستويات الدخل والرفاهية المرتفعة لسكانها بعد زوال النفط.

للأسف لا يوجد على الساحة الآن من يعد العدة لذلك اليوم، على الرغم من أنه قد أصبح قريباً جداً، فلا توجد حالياً أية خطط إستراتيجية في دولة الكويت تتناول مصادر الدخل والنتائج في حقبة ما بعد النفط، ولا توجد أي إشارة ولو ضعيفة عما ستفعله الأجيال القادمة عند قدوم هذا اليوم، ماذا سيفعلون؟ أين سيعملون؟ ماذا سينتجون؟ من أين لهم بوسائل المعيشة والرفاهية التي نتمتع بها

في الوقت الحاضر الآن؟ فالجميع يؤجل الإجابة على هذه الأسئلة، ويبدو أننا سوف نترك الأمر لهم يواجهون مصيرهم بأنفسهم، إن أهم ما يعنيننا هو ما نحن عليه الآن ويكفيهم، من وجهة نظرنا، إننا سنترك لهم وديعة لدى الغير اسمها صندوق الأجيال القادمة ليعيشون عليها.

من وجهة نظري، اعتقد أن مشروع «كويت ما بعد النفط» هو أخطر وأهم مشروع إستراتيجي يجب أن تتوجه إليه الأنظار في الكويت اليوم، كما يجب أن تتوجه إليه كافة الطاقات المتاحة، لضمان خلق مصادر ميزة مكتسبة تمكن الأجيال القادمة من المشاركة بفعالية في التقسيم الدولي للعمل، وذلك لضمان حد أدنى من الرفاهية لأجيال المستقبل.

ثالثاً: الوفرة المالية

شهدت دولة الكويت وفرة مالية مرتين منذ استقلالها:

1.3 الوفرة المالية الأولى

عندما حدثت حرب أكتوبر 1973، وما تلاها من حظر نفطي فرضته الدول العربية المصدرة للنفط على صادراتها إلى أمريكا وأوروبا، ارتفعت أسعار النفط بصورة كبيرة من حوالي 2.2 دولار للبرميل في عام 1973، إلى ما يقارب 50 دولار في عام 1980 وترتب على ذلك تحقيق فوائض مالية ضخمة وغير مسبوقه للدول المصدرة للنفط، ومنها الكويت، ومثل غيرها من الدول العربية النفطية، فقد قامت الكويت باستخدام هذه الفوائض في:

- إقامة مشروعات ضخمة في مجال البنى التحتية من طرق وجسور ومستشفيات ومدارس.. الخ.
- رفع مستوى الخدمات العامة المختلفة المقدمة للأفراد.
- رفع مستويات الرفاه لعموم الشعب باعتبارها أحد قنوات تقسيم الثروة بين الأفراد.
- تملك بعض وسائل الإنتاج والسلع والخدمات، بصفة خاصة الخدمات العامة، من أجل تسهيل تطبيق فلسفة دولة الرفاه، وتوفير فرص عمل للمواطنين.

فاستخدام الوفورات المالية قام على فلسفة اقتسام الثروة، أو إعادة توزيع الثروة (الناضبة) على الأفراد، وعلى الرغم من منطوقية مثل هذه الفلسفة في حينها، إلا النمط الذي سارت عليه عملية اقتسام الثروة قد تجاهل أهمية تميتها، بل ومن وجهة نظري، فإن سياسات اقتسام الثروة أدت إلى

إهدار الثروة. وأصبحنا نتصرف وفق ما أسميه ”نظرية الكنز“، أي مثل أولئك الذين عثروا على كنز، وأصبح دورهم يتمثل في سحب جزء منه يوميا للإنفاق على حاجاتهم، دون أن يراعوا أنه سوف يأتي يوم على هذا الكنز وينتهي.

لقد ترتب على هذا النمط إفرزات عديدة إيجابية وسلبية، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- حدوث تحسن كبير في مستويات المعيشة، والخدمات العامة، وعلى وجه الخصوص منها الصحة والتعليم، وارتفاع مستويات الرفاهية بشكل عام، وهو أهم الجوانب الإيجابية.
- خلق مجتمع استهلاكي، انخفضت فيه الإنتاجية بشكل واضح، وقلت فيه قيمة العمل وازداد فيه اعتماد المواطن على الدولة في كل شيء تقريبا.
- على المستوى الكلي، حدث انتشار للكثير من الاختلالات الهيكلية التي تفاقمت حداثها بمرور الوقت، والتي باتت في الوقت الراهن، تشكل قيда على عملية التنمية ذاتها.

وأهم هذه الإفرزات ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي هيمنة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة للدولة، وارتفاع نصيب القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان، وانخفاض نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة في سوق العمل، فضلا عن تركزها في القطاعين الحكومي والعام. هذا باختصار شديد ما أفرزته الوفرة المالية الأولى.⁽¹⁾

2.3 الوفرة المالية الثانية: عودة الوفورات النفطية مرة أخرى (Petrodollars)

منذ بدأت الحرب على العراق في عام 2003، أخذت أسعار النفط في الارتفاع بصورة واضحة، وبلغت مستويات قياسية في العام الماضي 2008، حيث تجاوز سعر البرميل من النفط الخام 147 دولار. يوضح الجدول رقم (1) إجمالي الفوائض المالية النفطية التي حققتها دولة الكويت خلال الفترة من 1999-2009. ويقصد بالفائض هنا الفرق بين إجمالي إيرادات الدولة إجمالي نفقاتها، قبل احتساب مخصص صندوق الأجيال القادمة، الذي يعد أحد بنود المصروفات، غير أنه يعتبر جانبا من الفوائض.

وفقا للجدول رقم (1) حققت الكويت خلال الفترة من السنة المالية 2000/1999 إلى 2010/2009، فوائض بلغت حوالي 40.3 مليار دينار، أي ما يعادل 140 مليار دولار أمريكي، وقد تحقق الجانب الأكبر من هذه الفوائض بصورة أساسية خلال السنوات المالية الأخيرة.

جدول رقم (1) الفوائض النفطية الكويتية*

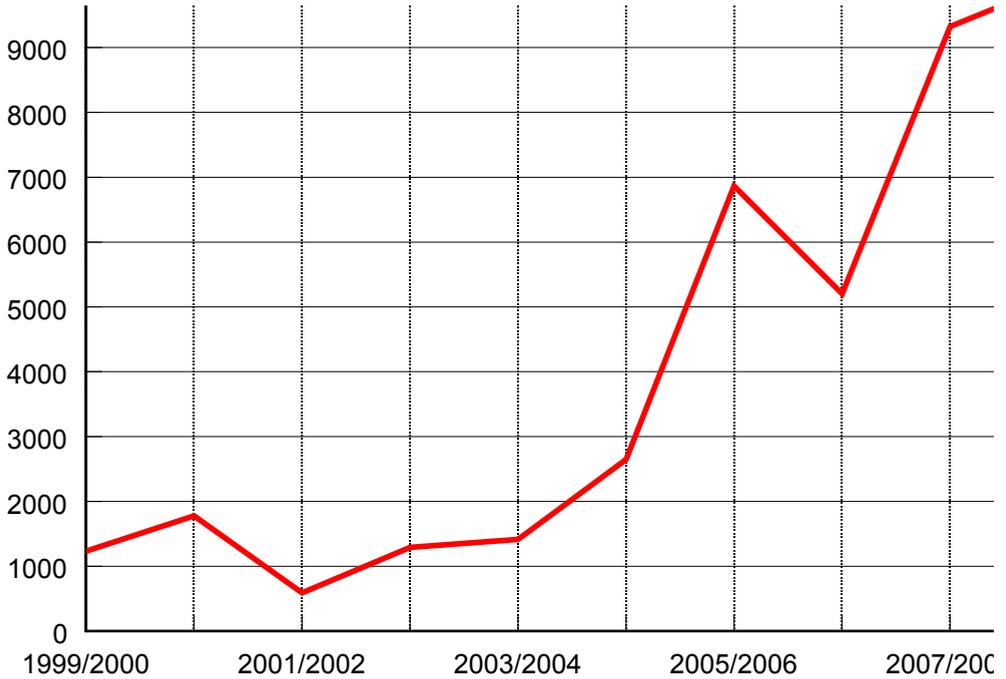
| فائض الميزانية | السنة |
|----------------|-------------|
| 1231.15 | 1999/2000 |
| 1777.32 | 2000/2001 |
| 590.22 | 2001/2002 |
| 1291.63 | 2002/2003 |
| 1414.45 | 2003/2004 |
| 2647.15 | 2004/2005 |
| 6866.13 | 2005/2006 |
| 5202.89 | 2006/2007 |
| 9324.60 | 2007/2008 |
| 10000.00 | 2008/2009** |
| 40345.54 | الإجمالي |

* فائض الميزانية قبل احتساب مخصص احتياطي صندوق الأجيال القادمة (10% من إجمالي الإيرادات)

** تقديرات الباحث

المصدر: تقرير المتابعة السنوي لحسابات الإدارة المالية، وزارة المالية. أعداد مختلفة

الشكل رقم (1) فوائض الكويت النفطية



تعني هذه الأرقام أن الكويت نواجه حالياً ما يمكن أن يطلق عليه ”الوفرة الثانية“ للأموال النفطية، والتي كان من الممكن أن تمثل، ”فرصة ذهبية أخرى، وربما تكون الأخيرة، لإعادة ترتيب الأوضاع لضمان استمرار الكويت كدولة لها كيان مستقل قادر على البقاء على المدى الطويل، وتتمتع في الوقت ذاته بمستويات للرفاهية لا تقل عن المستويات الحالية.

غير أنه، وللأسف الشديد، بدلاً من التفكير في أفضل السبل لاستغلال هذا الفائض للدفع في هذا الجانب، فقد شجعت مستويات الفائض الحالي المحقق في الميزانية العامة للدولة على فتح شهية المطالبين برفع مستويات المرتبات، ومنح إعفاءات لفئات متعددة، وتحسين كوادرات الكثير من الفئات العاملة بالدولة، أي بنفس الفلسفة «فلسفة الكنز»، وأصبح من الواضح أن الاستجابة لتلك الطلبات لا يلقى عبئاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة فحسب، بل يعني أيضاً استدامة هذا العبء في المستقبل، خصوصاً في ظل صعوبة عمليات تخفيض مستويات الإنفاق الجاري بسبب جموده، وهي ظاهرة لا تقتصر فقط على دولة الكويت، وإنما تمتد أيضاً لكل دول العالم تقريباً. ومما لا شك فيه أنه من غير المنطقي، فضلاً عن أنه من الصعب التسليم، بإمكانية إلقاء أعباء دائمة على الميزانية العامة للدولة اعتماداً على فوائض، هي في أفضل أحوالها مؤقتة، خصوصاً في ظل الأوضاع الحالية لهيكل الإيرادات العامة للدولة الذي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية.

وغني عن البيان التنويه إلى أن التجربة الماضية لأسعار النفط تثبت أنه من الممكن حدوث انعكاس، وبشكل سريع، في مستويات أسعار النفط، حيث يتسم سوق النفط الخام بالتقلب الشديد، خاصة وأن المستويات المرتفعة لأسعار النفط تجعل الإنتاج من معظم المصادر اقتصادياً، كما أنها سوف تعمل بلا شك على تسارع خطوات الابتكار في مجالات الطاقة البديلة للنفط، وهو أخشى ما أخشاه في المستقبل. وعلى ذلك فإذا ما تم التسليم بأن الوضع الحالي للمالية العامة للدولة يبدو مريحاً، إلا أنه ليس هناك ما يؤكد استمرار تلك الأوضاع في المستقبل. وتظل الفوائض الحالية فرصة نادرة للتعامل بصورة أكثر جدية مع التحديات الحيوية المستقبلية .

رابعاً: الخيارات المتاحة للاستفادة من الفوائض

من الناحية النظرية يوجد على الأقل ثلاثة خيارات متاحة للاستفادة من الفوائض النفطية الحالية.

1.4 الخيار الأول: تعميق سياسات الرفاه الحالية

أي تعظيم مستويات الرفاهية للجيل الحالي (إلغاء قروض، إلغاء فواتير، إلغاء فوائد قروض المتقاعدين، زيادة الرواتب، المنح الأميرية، زيادة المعاشات، إقرار الكوادر، التوزيعات المالية ... الخ). وتستند الحجة الأساسية وراء هذا الخيار إلى أن سوء إدارة موارد الدولة والهدر الكبير الحادث بها سوف يعني أن جانباً كبيراً من هذه الفوائض سوف يذهب إلى فئات محددة، ومن ثم فإن العدالة تقتضي أن توزع هذه الفوائض على عموم الشعب، ضماناً لوصولها لرجل الشارع، وليس لفئة المنتفعين من المال العام وحدهم. ومثل هذا الخيار مزايا ضخمة للجيل الحالي، إلا أنه يلاحظ الآتي:

- أن الحجة الأساسية لهذا المقترح مدمرة من الناحية الاقتصادية، فبدلاً من البحث عن مواطن الداء، أي الفساد والمحسوبية وهدر المال العام، وتحليل مسبباته واجتثاث جذوره، يتم السير في الاتجاه ذاته بهدر المال العام، ولكن على نطاق واسع، أي على المستوى الكلي.
- إن انتهاج مثل هذه السياسات سوف يعني استمرار إفرازات الأوضاع الحالية وتعميق اختلالاتها، وسوف يؤدي إلى نتائج سيئة للغاية، أسوأها هو استمرار ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة في المستقبل القريب، خصوصاً في ظل ارتفاع أعداد الداخلين الجدد من المواطنين إلى سوق العمل، وضيق فرص إيجاد وظائف لهم.
- إن انتهاج مثل هذه السياسات سوف ينمي الحس الشعبي بأن الحكومة في كافة الأحوال يجب أن تدفع عن الناس قروضهم وفواتيرهم، وكافة أعبائهم، بغض النظر عن المجالات التي أنفقت فيها هذه القروض، والكيفية التي استخدمت فيها السلع العامة من قبل الأشخاص، بحيث يصبح ذلك حق شبه مكتسب، وغني عن البيان أن مثل هذه السياسات تعمق من الآثار السلبية للأنماط الاستهلاكية للجيل الحالي.
- إن إسقاط الفواتير يعني من الناحية العملية أن الحكومة الحالية، على عكس كافة حكومات العالم، تكافئ الذي يخالف القانون بالتخفيف عن التزاماته، وتعاقب الملتزم بالقانون.
- إن عملية إلغاء الديون، وإلغاء الفواتير، وإلغاء الفوائد.... الخ، هي جريمة ترتكب بحق الأجيال القادمة، وأن الذي يدعو إليها مثله مثل سارق الأموال العامة، الفرق بينها هو أن سارق الأموال العامة يرتكب جريمة يعاقب عليها القانون، أما المطالب بإلغاء القروض فيمارس جريمة ولكن بمقتضى قانون.
- إن هذا الخيار يضر بصورة أساسية بقضية العدالة بين الأجيال، وهي قضية محورية في

عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ يفترض في السياسات الاقتصادية المتوازنة أنها لا تهدف إلى تعظيم منافع جيل على حساب جيل آخر.

1.1.4 اتجاهات الإنفاق العام في دولة الكويت

يوضح الجدول رقم (2) اتجاهات الإنفاق العام في دولة الكويت على أبواب الإنفاق الخمسة، وهي المرتبات (الباب الأول)، والمستلزمات السلعية والخدمات (الباب الثاني)، ووسائل النقل والمعدات والتجهيزات (الباب الثالث) والمشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات (الباب الرابع) المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية (الباب الخامس). وتتبع هذه الاتجاهات فإنه يلاحظ الآتي:

- يلاحظ بشكل عام أن التبيوب الحالي للميزانية لا يمكننا من فصل الإنفاق الرأسمالي عن الإنفاق الجاري بسهولة. لذلك فإنه يمكن مجازا اعتبار الإنفاق على الباب الرابع على أنه يمثل الإنفاق الاستثماري الحكومي.
- أن نسب الإنفاق الاستثماري في الكويت متواضعة، حيث بلغت نسبة الإنفاق على هذا الباب في المتوسط حوالي 10% من إجمالي الإنفاق العام، وهي نسبة متواضعة جدا، سواء بمقاييس الدول الغنية أو الدول الفقيرة. ومما يؤسف له أنه عند الرجوع إلى تقارير الحساب الختامي للدولة في السنوات القليلة الماضية، التي تظهر حجم الإنفاق الفعلي على الأبواب المختلفة، وجد أن ما يتم رصده من اعتمادات للباب الرابع لا ينفذ بالكامل، أي أن الحكومة ترصد أموالا لمشروعات استثمارية، ولا يتم تنفيذها. تكمن المشكلة الأساسية لكافة الدول النامية في كيفية إيجاد مصادر التمويل اللازمة لمشروعاتها التنموية المختلفة، لذا فإنها تحرص على إيجاد من يوفر لها مصادر التمويل إما من خلال قروض خارجية، أو اللجوء إلى المؤسسات الدولية، أو من خلال تدفقات للاستثمار المباشر، أو في صورة مساعدات .. الخ. أما الكويت فإن لديها الأموال، ومع ذلك لا نوظفها. على سبيل المثال تم تخصيص 722 مليون دينار للإنفاق على بنود الباب الرابع في عام 2004/2003، تم إنفاق 569 مليون دينار فقط منها، أي ما نسبته 79% من المبلغ المخصص، وفي عام 2005/2004 تم تخصيص 825 مليون دينار كاعتمادات في الباب الرابع، انفق منها فقط 678 مليون دينار، أي ما نسبته 82%. كما تم اعتماد ما مقداره 930 مليون دينار للمشاريع الإنشائية والاستملاكات العامة في ميزانية 2006/2005، اقتصر الإنفاق الفعلي منها على 750 مليون دينار، أي بنسبة 80%، أما في عام 2007/2006، فقد تم تخصيص 1261 مليون دينار، تم إنفاق 989 مليون دينار

فقط منها، أي بنسبة 78%. وهكذا فإن اعتمادات الإنفاق الاستثماري كنسبة من الإنفاق العام تتجه نحو التراجع، والنسبة التي يتم تنفيذها منه تقل بمرور الوقت، أي أن أبواب الإنفاق الجاري للحكومة تميل نحو التزايد بشكل سريع بمرور الوقت بينما يقل إنفاق الحكومة الرأسمالي.

- أن الإنفاق على الرواتب يزداد بشكل واضح ولافت للنظر، وكل زيادة تحدث في المرتبات، أي في الباب الأول للميزانية يصاحبها زيادتين أخريين في الباب الخامس الأول لسداد مساهمة الدولة في التأمينات الاجتماعية، والثانية لسداد العجز الاكتواري الناجم عن رفع مستويات المرتبات.
- من ناحية أخرى، يلاحظ أن الإنفاق الجاري يميل إلى التزايد بشكل عام، بينما يتقلب الإنفاق الاستثماري بصورة واضحة، خصوصاً مع أي انخفاض في الإيرادات النفطية.

جدول رقم (2) اتجاهات الإنفاق العام في دولة الكويت

| السنة المالية | الباب الأول | % من الإنفاق | الباب الثاني | % من الإنفاق | الباب الثالث | % من الإنفاق | الباب الرابع | % من الإنفاق | الباب الخامس | % من الإنفاق | الإنفاق الإجمالي |
|---------------|-------------|----------------|--------------|----------------|--------------|--------------|--------------|---------------|--------------|----------------|--------------------|
| /1999 2000 | 1339.0 | 33.4 | 337.8 | 8.4 | 23.4 | 0.6 | 315.0 | 7.9 | 1995.0 | 49.7 | 4010.2 |
| /2000 2001 | 1060.0 | 33.3 | 366.4 | 11.5 | 23.9 | 0.7 | 214.0 | 6.7 | 1523.0 | 47.8 | 3187.3 |
| /2001 2002 | 1472.0 | 31.0 | 545.5 | 11.5 | 24.1 | 0.5 | 406.0 | 8.6 | 2299.0 | 48.4 | 4746.6 |
| /2002 2003 | 1541.0 | 31.3 | 582.0 | 11.8 | 23.7 | 0.5 | 461.0 | 9.4 | 2319.0 | 47.1 | 4926.7 |
| /2003 2004 | 1637.0 | 29.6 | 668.2 | 12.1 | 40.6 | 0.7 | 570.0 | 10.3 | 2607.0 | 47.2 | 5522.8 |
| /2004 2005 | 1754.0 | 27.8 | 870.3 | 13.8 | 44.5 | 0.7 | 678.0 | 10.7 | 2968.0 | 47.0 | 6314.8 |
| /2005 2006 | 1930.0 | 28.1 | 1057.9 | 15.4 | 58.7 | 0.9 | 750.0 | 10.9 | 3064.0 | 44.7 | 6860.6 |
| /2006 2007 | 2226.0 | 21.6 | 1372.5 | 13.3 | 77.1 | 0.7 | 989.0 | 9.6 | 5641.0 | 54.7 | 10305.6 |
| /2007 2008 | 2476.0 | 25.5 | 1768.0 | 18.2 | 89.8 | 0.9 | 1206.0 | 12.4 | 4157.0 | 42.9 | 9696.8 |
| /2008 2009 | 3210.0 | 16.9 (23.8) | 3077.0 | 16.2 (22.9) | 179.0 | 0.9 (1.5) | 1664.0 | 8.8 (12.4) | 10835.0 | 57.1 (39.6) | 18965.0 (13465) |
| /2009 2010 | 3459.0 | 28.7 | 2330.0 | 19.3 | 305.0 | 2.5 | 1220.0 | 10.1 | 4740.0 | 39.3 | 12054.0 |
| المتوسط | | 27.6 | | 14.5 | | 0.9 | | 9.8 | | 47.1 | 12054.0 |

* تم تخصيص 2500 مليون دينار لسداد العجز الاكتواري.

** تم تخصيص 5500 مليون دينار لسداد العجز الاكتواري.

المصدر: تقارير المتابعة، وزارة المالية.

2.1.4 مشروع ميزانية 2010/2009

إن استعراض مشروع الميزانية العامة للدولة في العام المقبل يوضح لنا طبيعة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها المالية العامة للدولة، وأهمية الحاجة لتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، التي تعتمد كما هو معروف حالياً على مصدر أساسي هو الإيرادات النفطية.

اتجهت الميزانية العامة للدولة بشكل عام نحو الانخفاض، سواء بالنسبة لجانب الإيرادات، التي انخفضت من 12678.3 مليون دينار في مشروع ميزانية 2009/2008 إلى 7735 مليون دينار في مشروع الميزانية الحالية، وانخفض الإنفاق العام من 18966 مليون دينار إلى 12054 مليون ديناراً على التوالي، وقد قدر العجز المتوقع في مشروع الميزانية بحوالي 4819 ملايين دينار.

1.2.1.4 الإيرادات النفطية

تعتمد الإيرادات النفطية المتوقعة في الميزانية بشكل أساسي على الفروض الخاصة بسعر النفط، وقد قامت الميزانية ولأول مرة في الكويت على افتراض سعر للنفط قريب جداً من سعر السوق، على عكس ما درجت عليه العادة في وزارة المالية عند إعداد مشروع الميزانية أن يتم أخذ درجة كبيرة من التحوط في ما يتعلق بالسعر الذي تحتسب على أساسه الإيرادات النفطية، وقد تم تقدير الإيرادات النفطية على أساس سعر 35 دولار للبرميل. ويعد هذا السعر مرتفعاً جداً حالياً، حيث يلامس سعر السوق الحالي للنفط الكويتي. وأخذ في الاعتبار أن عام 2009، وفقاً لكافة التوقعات، ربما يكون أسوأ أعوام الأزمة الاقتصادية العالمية، فليس هناك من ضمان أن يتحقق هذا السعر الافتراضي المرتفع لبرميل النفط الكويتي خلال السنة المالية القادمة، مما يعني أن الإيرادات الفعلية قد لا تتماشى مع التنبؤات الخاصة به، وإن العجز المحسوب في الميزانية العامة للدولة مرشح للتفاقم مع أي تدهور في أسعار النفط.

2.2.1.4 الإيرادات غير النفطية

مازالت الإيرادات غير النفطية تمثل نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة للدولة، وقد بلغت تقديراتها في مشروع ميزانية العام الماضي 1026.1 مليون دينار، أي ما نسبته 8% من إجمالي الإيرادات العامة. أما في مشروع ميزانية العام الجاري فيقدر وصولها إلى 1150 مليون ديناراً، ومن

ثم ارتفع نسبتها إلى الإيرادات العامة إلى حوالي 14.6%، وهي أعلى نسبة تصل إليها الإيرادات غير النفطية في مشاريع الميزانية العامة للدولة. وينبغي ملاحظة أن ارتفاع أهمية الإيرادات غير النفطية يعود أساساً إلى انخفاض تقديرات الإيرادات النفطية في الميزانية، ولذلك فإنه يفضل التركيز على القيم المطلقة لهذه الإيرادات، التي تشير إلى تواضع الإيرادات غير النفطية في هيكل الإيرادات العامة لدولة الكويت. هذا التواضع في الإيرادات غير النفطية يشير إلى ضرورة تفعيل برامج الإصلاح المالي لتخفيف آثار تراجع أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة.

3.2.1.4 الإنفاق العام

يوضح مشروع الميزانية خطورة باب المرتبات على وضع الميزانية العامة للدولة، فقد مثلت زيادة المرتبات أكبر زيادة في مشروع الميزانية لهذا العام، حيث بلغت 249 مليون دينار، أي بنسبة 7.8%. من ناحية أخرى فإنه مقارنة بالإنفاق الفعلي على المرتبات في السنة المالية 2007/2008، والذي بلغ 2477 مليون دينار تقريباً، فإن الإنفاق على المرتبات قد تزايد بحوالي مليار دينار خلال السنتين الماضيتين، أي بنسبة 40% تقريباً. لقد تمت هذه الزيادة أساساً في فترة الأسعار المرتفعة للنفط، حيث كان الجميع يتصرف على أن الأسعار المرتفعة للنفط لا يمكن أن تنعكس. غير أن المشكلة الأساسية هي أن الزيادة في بند المرتبات غير قابلة للتخفيض مثلما هو الحال في الأبواب الأخرى، الأمر الذي يعقد أوضاع الميزانية العامة لدولة الكويت في فترات الأسعار المنخفضة للنفط الخام. وعلى الرغم من اتجاه أبواب الإنفاق العام نحو الانخفاض بشكل عام، فقد استمر الإنفاق على هذا الباب نحو التزايد.

والواقع أنه منذ عام 2005 يشهد الباب الأول في الميزانية العامة للدولة نمواً متوسطاً بلغ حوالي 16% خلال تلك الفترة. وإذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن، فإنه من المتوقع وصول اعتمادات الرواتب في الميزانية العامة للدولة إلى سبعة مليارات دينار في عام 2020، وهي زيادة هائلة تدفع بالإنفاق العام إلى مستويات كبيرة. ولا يعتقد أن المالية العامة لدولة الكويت سوف تكون قادرة على تحملها بما تحمله أيضاً من أعباء إضافية في جانب التأمينات الاجتماعية والعجز الاكتواري.

إن كل زيادة تحدث في الرواتب لا بد وإن تصاحبها زيادتان، الأولى هي زيادة مساهمة الدولة في التأمينات الاجتماعية، والثانية هي في العجز الاكتواري الناجم عن ارتفاع مستويات المعاشات مع زيادة المرتبات. فقد أدت الزيادات المتتالية في باب الرواتب إلى عجز اكتواري متسع نتيجة ارتفاع تكاليف معاشات التقاعد التي تحسب على أساس الرواتب المرتفعة في مقابل مساهمات التأمينات

الاجتماعية التي جمعت طوال حياة الموظف المهنية على أساس رواتب منخفضة، مما يخلق فجوة بين موارد مؤسسة التأمينات ونفقاتها، وقد قدر العجز الاكتواري بحوالي 11 مليار دينار، رصدت الحكومة له 5.5 مليارات دينار في مشروع ميزانية العام السابق، أي نصف العجز الاكتواري المقدر. ومن المتوقع مع هذه الزيادات الهائلة في الرواتب اتجاه العجز الاكتواري نحو التزايد في المستقبل، بدرجة قد تهدد قدرة مؤسسة التأمينات على سداد معاشات المتقاعدين، الأمر الذي سوف يستدعي، تدخل الدولة بشكل متتابع لسداد هذا العجز.

لقد جاءت بيانات الإنفاق الاستثماري في الباب الرابع للميزانية (المشاريع الإنشائية والصيانة) مخيبة للأمال في هذا الوقت بالذات، حيث انخفض الإنفاق الاستثماري في هذا الباب من 1664.5 إلى 1220 مليون دينار، أي بنسبة 26.7%، وهو (باستثناء تأجيل دفع القسط الثاني من العجز الاكتواري) يمثل أكبر نسبة للخفض في جوانب الإنفاق العام، ويعني ذلك أن ميزانية الدولة في العام المقبل هي ميزانية انكماشية. بهذه الميزانية الانكماشية تسير الكويت عكس التيار في العالم أجمع، حيث تميل دول العالم حالياً إلى رصد المزيد من الأموال لأغراض الإنفاق العام كتحفيز مالي للاقتصاد للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. لقد كان من المفترض أن تحمل ميزانية 2010/2009 أخباراً سارة للقطاع الخاص باعتماد ميزانية ضخمة للإنفاق الاستثماري على قائمة مشروعات الكويت الضخمة التي ما زالت حبيسة الأدرج حتى وقتنا هذا، وذلك باستخدام جانب من فوائض الكويت التي تحققت خلال فترة ارتفاع أسعار النفط.

3.1.4 هجمة شرسة على المال العام

منذ أن بدأت أسعار النفط في التزايد، وما تلاها من زيادة في الفوائض المالية، حتى انبرى البعض مطالباً بتوزيع هذه الزيادة على الناس. فقلما شهدت الساحة الكويتية هذا القدر الكبير والمتنوع من المطالب النيابية باستخدام المال العام بأشكال مختلفة لمصلحة المواطن، بين مطالب بإلغاء القروض الشخصية للمواطنين، وآخر يطالب بإلغاء فوائد القروض، وغيره يدعو إلى تحويل القروض الشخصية إلى قروض حسنة، وآخر ينادي بتوزيع حصة متساوية من المال على كل المواطنين ضماناً للعدالة التي ينص عليها الدستور بين المواطنين.... الخ، والنتيجة في كافة الأحوال واحدة وهي حرق جزء من الثروة العامة للدولة. من يطالع البيانات الصحفية أو المقابلات التلفزيونية للمطالبين بهدر المال العام، لا يمكنه أن يصدق أن ذلك يحدث في الكويت. آخر هذه المقترحات المثيرة للدهشة، هو اقتراح توزيع

10000 دينار على كل مواطن لتحقيق العدالة بين الناس. أي أنه وبسهولة سيتم تأمين حوالي 50 ألف دينار لكل أسرة من الثروة الوطنية بدون مقابل.

لو أن شخصاً لم يزر هذه البلاد الجميلة قرأ أو شاهد الصورة الكئيبة التي يرسمها البعض عن المأساة التي يعيشها الناس، فإنه لا يملك إلا الاعتقاد بأن الكويت واحدة من أفقر دول العالم، حتى يعيش فيها الناس بهذه الصورة القاتمة والمخالفة للحقيقة التي يرسمها البعض، لماذا هذه المبالغة في رسم صورة مزرية للمواطن ومعيشته وهمومه والأعباء التي يحملها على كاهله؟ وكأننا نعيش في بنجلاديش أو في مجاهل إفريقيا أو أمريكا اللاتينية. المواطن في الكويت والحمد لله بخير ونعمة ورفاهية ومتوسط دخل يحسده عليه الناس في العالم أجمع. وبمطالعة التقارير الدولية عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العالم والمقارنات الدولية لمستويات الرفاهية التي يعيش فيها الأفراد في العالم يمكن معرفة كم هو محظوظ هذا المواطن بين كل سكان هذا العالم غنيه وفقيره.

وهكذا يتضح أن مثل هذا الخيار الذي تتبعه دولة الكويت حالياً، يعقد من أوضاع الميزانية العامة للدولة، ويترتب عليه الكثير من الأعباء التي تفوق قدرة المالية العامة للدولة على تحملها على الأجل الطويل، فضلاً عن أنه يؤدي إلى هدر الموارد الحالية للدولة.

2.1 الخيار الثاني: سداد التزامات الحكومة وتنمية صندوق الأجيال القادمة

يتم ذلك من خلال استخدام الحكومة للفوائض المحققة في سداد ديونها المختلفة، بصفة خاصة لصندوق الأجيال القادمة. قد يكون هذا الحل اسميه الحل الأمثل من الدرجة الثانية Second Best، ويمكن اعتباره خياراً مرحلياً، أي أنه الخيار الأقل ضرراً من الخيار الأول، على أساس أنه إذا لم يكن الجيل الحالي قادراً على استثمار موارد الدولة المالية بشكل جيد، ويسئ استغلال المال العام، فليحتفظ بالمال العام لجيل قادم قد يكون أكثر كفاءة من الجيل الحالي في تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض. ولكن هذا الخيار يطرح سؤالاً مهماً هو، هل صندوق الأجيال القادمة هو الحل الأمثل لضمان استمرار رفاهية الأجيال القادمة؟ في ما يلي محاولة للإجابة على هذا السؤال المثير للجدل.

أنشئ صندوق الأجيال القادمة بمبادرة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر، رحمه الله، وذلك بتخصيص 10% من الإيرادات السنوية لدولة الكويت، توضع في هذا الصندوق بهدف توفير ثروة كافية للأجيال القادمة بعد نضوب النفط، وكذلك لتنوع مصادر الدخل

من خلال بناء هياكل للأصول الخارجية تسهم في توفير عوائد تستثمر لصالح الأجيال القادمة. وقد تبدو فكرة صندوق الأجيال القادمة جذابة للكثير من الناس، بل ويدافعون عنها استناداً إلى ما حدث للكويت أثناء فترة العدوان العراقي وتحرير الكويت، حيث كان صندوق الأجيال القادمة خيار الكويت الاستراتيجي الأول في التعامل مع الأزمة، فقد دفعت منه بعض تكاليف التحرير للدول المشاركة في العمليات العسكرية ضد جيش الاحتلال، كذلك استخدم لتمويل عمليات إعادة البناء والتعمير وتوفير سبل الإعاشة خلال فترة الحرب وما بعدها.

ليس هناك من اختلاف في أن وجود الصندوق قد ساعد الكويت أثناء الأزمة. ولكن هل كانت النتائج ستختلف بشكل كبير لو لم يكن الصندوق موجوداً. إن الإجابة هي لا، ولكن على العكس، لقد أدى وجود الصندوق إلى الإسراف في الإنفاق وتكريس سلوكيات استهلاكية ضارة أدت إلى نشر دعوات مدمرة اقتصادياً، على سبيل المثال لم يكن هناك أي داعٍ لإلغاء القروض بعد التحرير، وكذلك إلغاء فواتير المياه والكهرباء كهدية للناس. فقد كان من الممكن تأجيل عمليات سداد القروض حتى تتحسن أحوال المدينين ويصبحوا أكثر قدرة على استئناف الدفع. لذلك فإنه ليس من المستغرب أن تكرر الدعوات ذاتها مرة أخرى، وقد نجح بعضها في إلغاء جانب من فواتير الكهرباء (2000 دينار لكل مستهلك)، وما زال البعض يطالب بإسقاط القروض، وقد تم إلغاء فوائدها على الأقل للمتقاعدين.

لقد أدى وجود الصندوق بالحكومة في ذلك الوقت إلى استخدام حوالي 45 مليار دينار من أصول الصندوق السيادي للكويت وهو ما مثل خسارة كبيرة لأصول الصندوق في ذلك الوقت.

من وجهة النظر الاقتصادية، فإن صندوق الاستثمار السيادي هو هدية تقدم للدول التي يستثمر فيها، بينما تقتصر استفادة الكويت على الحدود الدنيا منها، فضلاً عن ذلك فإن الفائدة تتجه إلى التناقص بمرور الزمن، وعند عقد مقارنة بين العوائد والتكاليف من هذا الصندوق يتضح أن صافي المنافع يكون منخفضاً، وربما يكون سالباً إذا ما أخذت في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لهذا الصندوق، فما هي فوائد الدول المستقبلية لاستثماراتها من خلال الصندوق، إنها ببساطة تتمثل في الآتي:

- توفير مدخرات إضافية تسهم في رفع مستويات الاستثمار لديها، وهو ما يؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستويات الدخل والإنفاق لتلك الدول، يعتمد ذلك على قيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري بها.
- خلق فرص وظيفية مباشرة لمواطني تلك الدول مع كل دينار يتم استثماره فيها، وغير مباشرة نتيجة للحركة الانتشارية التي تحدثها تلك الاستثمارات في الاقتصاد الوطني لها.

- تحقيق أرباح إضافية للأعمال بتلك الدول تسهم في رفع عوائد عناصر الإنتاج بها، ومن ثم زيادة مستويات الدخل القومي الإجمالي بها.
- رفع مستويات صادراتها والتقليل من مستويات وارداتها، ومن ثم تحسين موقف موازين مدفوعات تلك الدول.

إن مزايا صندوق الأجيال القادمة لدولة الكويت، تتمثل على أفضل الأحوال في:

- تنوع مصادر الدخل من خلال تكوين محافظ استثمارية خارجية.
- تحقيق عوائد على تلك الاستثمارات يمكن استخدامها في تمويل الإنفاق العام أو في إعادة الاستثمار مرة أخرى لتضاف إلى رصيد تلك الأصول.
- تكوين احتياطي استراتيجي يمكن استخدامه في أي وقت لمواجهة ظروف طارئة حادة (مثلما حدث أوقات العدوان العراقي على الكويت).

غير أن تكاليف مثل هذا الصندوق متعددة وتتمثل في الآتي:

- الفرصة الضائعة في صورة الناتج المحلي الضائع، بصفة خاصة الناتج غير النفطي، الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم استثمار تلك الأموال داخل الكويت.
- فرص التوظيف التي كان من الممكن خلقها للشباب من المواطنين، لو تم استثمار هذه الأموال هنا، حيث لا يستفيد شبابنا من فرص التوظيف المنتج التي تخلقها تلك الاستثمارات، أي أنها تساهم في حل مشكلة البطالة في الخارج، بينما تتعمق المشكلة في الداخل.
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وفرص الرقي التي كان من الممكن بلوغها لو تم استثمار تلك الأموال هنا.
- تدني العوائد التي يتم الحصول عليها من تلك الاستثمارات حيث أن النسبة المئوية من الربح التي يتم الحصول عليها لا تتناسب مع تكلفة الفرصة البديلة لتلك الاستثمارات، بالنظر إلى الفوائد الضخمة التي يمكن أن تعود على الكويت إذا ما تم استثمار هذه الأموال بكفاءة في دولة الكويت.
- ارتفاع المخاطر التي تصاحب استثمار تلك الأموال في الخارج والناجمة عن تعرض أصول تلك الصناديق السيادية للاستثمار للانهايار مع انهيار أصول المؤسسات التي يتم الاستثمار فيها، خصوصا في أوقات الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمة الحالية.
- المخاطر المصاحبة للتضخم في الدول المضيفة، حيث تميل القوة الشرائية لتلك الاستثمارات نحو التناقص بمرور الزمن، خصوصا في الدول التي ترتفع فيها تكاليف المعيشة ومن ثم المستويات العامة للأسعار.

- الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار العملات، وهو ما يطلق عليه مخاطر الصرف الأجنبي، والمتمثل في ميل عملات الدول المستقبلية لهذه الاستثمارات نحو الانخفاض، ومن ثم تدهور القوة الشرائية لتلك الأصول بعد تحويلها للعملة المحلية.
- المخاطر الأخلاقية، حيث ليس هناك من ضمان لحسن إدارة تلك الأصول في الدول المضيفة، خصوصاً مع عدم امتلاك قوة تصويتية في أغلب الأحوال، وعدم التمثيل في مجالس إدارات تلك الأصول، وهو ما يعرض تلك الاستثمارات إلى الخطر.
- المخاطر السياسية، والمتمثلة في تغير السياسات الخارجية للدول المضيفة لتلك الاستثمارات، خصوصاً في ظل العيش في منطقة ساخنة مليئة بالأحداث التي ربما تدفع الدول المضيفة في أسوأ الأحوال إلى تجميد تلك الاستثمارات وهو السيناريو الأسوأ على الإطلاق.

ووفقاً لبلومبرج في 15 يناير الماضي، فإن صندوق أبو ظبي السيادي ربما يكون قد مني بخسائر بلغت حتى ذلك التاريخ حوالي 125 مليار دولار.⁽²⁾ ومن المعلوم أن تقديرات معهد الصناديق السيادية لأصول الصندوق السيادي لأبو ظبي تبلغ 875 مليار دولار، غير أن هناك تقديرات أخرى تضع إجمالي أصول الصندوق بحدود 450 مليار دولار. إن الخسائر الفعلية للصندوق ربما تكون أكبر من ذلك بكثير، حيث تقدر نسبة الخسائر التي لحقت بالصناديق السيادية في العالم من جراء الأزمة المالية الحالية بحوالي 40%. كذلك نشرت جريدة الوطن بتاريخ 2009/2/11 تصريحاً للنائب وليد الطبطبائي عن مدير الهيئة العامة للاستثمار أن خسائر الصندوق السيادي للاستثمار في دولة الكويت بلغت 9 مليار دينار (31 مليار دولار أمريكي) من الاستثمارات المقدرة بحوالي 230 مليار دولار، وقد جاءت هذه التصريحات بناء على ما تم مناقشته داخل الجلسة المغلقة للحالة المالية للدولة. ويعتقد أن الخسارة الفعلية ربما تكون ثلاثة أضعاف الرقم المعلن.

كما خلصت دراسة سعودية إلى أنه من الأفضل للسعودية القيام باستثمار الفوائض المالية التي تملكها داخل المملكة لا خارجها، ضاربة أمثلة على عظم عوائد عمليات الاستثمار في الداخل بحالة سابق وحالة شركات الاتصالات، وما وفرته من وظائف ودخول وأصول وثروة قومية للمملكة عندما تم استثمار تلك الأموال فيها.

بالنسبة لي أرى أن الوقت قد أصبح مناسباً لتسييل تلك الأصول واستثمارها هنا، لصناعة مستقبل حقيقي للأجيال القادمة، يستند إلى أصول إنتاجية حقيقية، وليس مجرد تركها لهم وديعة مالية لدى الغير، ولسوء الحظ أنها لن تكفي لتوفير حاجاتهم في المستقبل. بل أن الأرقام المتاحة تؤكد أن صندوق الاستثمار السيادي على الرغم من ارتفاع قيمة أصوله، فإنه لن يمثل شيئاً ذو قيمة بالنسبة

للحاجات المستقبلية الفعلية للأجيال القادمة. على سبيل المثال، حسب أفضل البيانات المتاحة، فإن الصندوق السيادي لدولة الكويت يملك حالياً حوالي 200 مليار دولار، أي حوالي 58 مليار دينار كويتي. تم تكوينها عبر مدى زمني يتجاوز 30 عاماً، ووفقاً لآخر الأرقام المتاحة للإيفاء العام في دولة الكويت، حوالي 12 مليار دينار، فإن صندوق الأجيال القادمة لن يكفي الأجيال القادمة سوى فترة لا تتجاوز الخمس سنوات فقط (بأرقام اليوم)، وبأرقام المستقبل ربما لن يكفيها سنتين أو ثلاث.

أما إذا ما تم تحويل تلك الأصول إلى مصانع وشركات وموانئ وأساطيل وبنى تحتية متنوعة ومدن جديدة ومؤسسات أبحاث وتطوير، فإنها ستحقق دخلاً دائماً وتوفر وظائف كافية، وبذلك يمكن ضمان مستقبل الأجيال القادمة بشكل فعلي. إن مستقبل الأجيال القادمة يمكن صناعته هنا داخل الدولة، وليس في حدود دول أخرى. فهل أن الأوان لتسييل تلك الأصول واستثمارها في الداخل.

ما هي إذن مخاطر هذا الخيار؟

- مرة أخرى سوف يترتب على هذا الخيار استمرار الاختلالات الحالية على ما هي عليه، وخطر ما فيها هو تصاعد مشكلة البطالة على المستوى المحلي، كما سبقت الإشارة.
- إذا كان الهدف من هذا الخيار هو تعظيم منافع الأجيال القادمة، وتحقيق العدالة بين الأجيال، فإن علينا أن نطبق في هذه الحالة مبادئ المحاسبة بين الأجيال على نحو عادل، وهو ما يثير التساؤل هل نسبة 10% فقط من الإيرادات العامة هي نسبة عادلة لضمان حق الأجيال القادمة في الثروة الحالية، بمعنى آخر هل فعلاً نحن نحقق العدالة المطلوبة بين الأجيال Intergenerational بهذا الشكل، فهل من الحق اقتطاع 90% من هذه الثروة للاستخدام الحالي، خصوصاً وأنه في معظمه استخدام استهلاكي، وترك الباقي للأجيال القادمة.

بشكل عام أنا ضد فكرة صندوق الاستثمار السيادي. مثل هذا الصندوق ينبغي أن يستثمر، ليس في الخارج، ولكن في بناء قاعدة صناعية وخدمية تضمن تنوع مصادر الناتج، وتضمن استمرارية عملية توليد الدخل بمعدلات مرتفعة لإبقاء مستويات الرفاهية عند معدلات عالية، ومن ثم ضمان مستقبل الأجيال القادمة. يقول المثل الصيني، «لا تعطني كل يوم سمكة، ولكن علمني كيف اصطاد السمك»، وهذا ما ينبغي عمله للأجيال القادمة. إذن، من وجهة نظري، صندوق الأجيال القادمة ليس حلاً أمثلاً لضمان مستقبل زاهر للأجيال القادمة على المدى الطويل. وهناك معارضة لهذا الاعتقاد لدى الكثيرين، على أساس أنه لو لم يكن هذا الصندوق موجوداً لذهبت أمواله إلى جيوب سراق المال العام حسب ما يدعي هؤلاء. ولكن التحليل الأساسي يقوم على افتراض توافر الأوضاع المثلى التي تسنح معها الفرص لنمو مستمر على المدى الطويل في ظل درجة عالية من الشفافية والمحاسبة.

3.4 الخيار الثالث: تنوع هيكل الاقتصاد لبناء وخلق مصادر جديدة للتنافسية على المستوى الدولي

يعتبر هذا الخيار هو الأفضل والوحيد لضمان استمرار الكويت ككيان مستقل في المستقبل، ومن الناحية الواقعية، فإنه لا يوجد خيار آخر أمثل لتوظيف الفوائض النفطية المحققة.⁽³⁾ وينبع مصدر التنافسية الوحيد للاقتصاد الكويتي من الميزة النسبية Comparative Advantage، التي تقوم على امتلاك مصدر طبيعي هو النفط الخام، ينتج بتكاليف منخفضة، ويبيع بالأسعار السائدة في السوق العالمي للنفط. ولا تملك الكويت أي مزايا تنافسية أخرى تساهم بها في التقسيم الدولي الحالي للعمل. ومن المعلوم أن الميزة النسبية كمصدر للتنافسية على المستوى الدولي قد انخفضت أهميتها بشكل كبير حالياً، إذ أصبح الاعتماد أساساً على المزايا التنافسية المكتسبة Competitive Advantages، التي تتبع أساساً من الجهود المختلفة لتنمية هذه المزايا من قبل المنظمات المختلفة في المجتمع، والطاقة الابتكارية للاقتصاد المحلي. وتشير التقارير الدولية للتنافسية التي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، إلى أن المركز التنافسي لدولة الكويت بالنسبة لباقي دول العالم ضعيف بشكل عام، خصوصاً في الكثير من الجوانب المرتبطة ببيئة الأعمال والتكنولوجيا وجوانب المعرفة والإنفاق على البحوث والتطوير.

ما الذي يمكن عمله الآن؟ إن هناك فرصة ذهبية قد لا تتكرر في المستقبل، ويجب استغلالها، وتتمثل ببساطة في استغلال هذه الفوائض لتنمية مستويات التنافسية للاقتصاد الكويتي على المستوى الدولي، وذلك بخلق مزايا إضافية مكتسبة ترفع من قدرات الاقتصاد الوطني على توليد مصادر جديدة للدخل من عمليات مختلفة للإنتاج، وتنوع هيكل الصادرات وزيادة القدرة على جمع عملات أجنبية من مصادر أكثر تنوعاً وأكثر استقراراً، الأمر الذي يتطلب تبني خطة إستراتيجية تتضمن على برامج استثمارية لإنشاء مجموعة من الصناعات الإستراتيجية، سواء في مجال إنتاج السلع أو الخدمات، ذات الجدوى الاقتصادية العالية، والتي تؤمن مستقبلاً للأجيال المقبلة.

والواقع أن الكويت كانت قد أعلنت عن بدء عهد «المشروعات العملاقة Mega projects»، إلا أن المقصود هنا ليس هو هذه المشروعات، أي مد جسر أو إنشاء مدينة، أو ميناء.. الخ، على الرغم من أهمية مثل هذه المشروعات، فهي بالتأكيد تساعد في تفعيل قدرات للدولة، ولكن المقصود بالمشروعات الإستراتيجية هي تلك المشروعات ذات الطابع الإنتاجي بالدرجة الأولى. تحتاج الكويت إلى قدر عالٍ من التحليل باستخدام نماذج SWOT، وذلك من أجل تحديد مواطن القوة التي تمتلكها، ومواطن الضعف التي تعاني منها الدولة، وتحديد طبيعة الفرص المتاحة وأفضل السبل لتعظيم العوائد منها،

والمشكلات المختلفة التي يمكن مواجهتها ، كل ذلك بهدف تحديد الميزة التنافسية التي يمكن استثمار الجهود والطاقت فيها ، وطبيعة القطاعات التي يجب تمهيتها ، والصناعات التي يجب الاستثمار فيها ، والأسواق المطلوب استهدافها .. الخ. ولا يمكن التذرع بعدم امتلاك الموارد أو صغر حجم الدولة .. الخ، فهونغ كونغ جزيرة صغيرة وكذلك تايوان وسنغافورة ، ومع ذلك استطاعت هذه الدول تحقيق معجزة اقتصادية على الرغم من ضعف مواردها، وفي غضون فترة زمنية قصيرة. بل على العكس، فإن الكويت في وضع أفضل من الوضع الذي بدأت فيه تلك الدول خططها التنموية، على الأقل من حيث امتلاك الموارد الرأسمالية الكافية، كما أننا أصبحنا بسبب موجة العولمة، نعيش في عالم ليس فيه للتكنولوجيا أو الابتكار موطن محدد، وعليه فإن من يستحوذ على ابتكار معين على المستوى العالمي، هو الذي يستطيع إنتاجه بتكاليف أقل، بغض النظر عن موطن هذا الابتكار الأصلي.

1.3.4 إنشاء مجموعة من الصناعات المتكاملة (العناقيد) Clusters

إن الهدف الأساسي من مثل هذا النوع من التحليل هو إنشاء مجموعة من التجمعات الصناعية في مجموعة من القطاعات التي تتسم بتكامل أنشطتها، أو ما يطلق عليه العناقيد الصناعية Industrial Clusters، والعناقيد الصناعية هي مجموعة من الشركات المتكاملة التي تعمل في منطقة صناعية محددة، تحقق وفورات (رأسية أو أفقية) من تواجدها في نفس الموقع، على مثال ذلك مجمع لصناعة الشحن البحري، أو مجمع لصناعة الكيماويات، أو مجمع لصناعات الملابس... الخ، حيث أثبت مثل هذا النمط من الصناعات جدارته في الكثير من الدول الناشئة لما يقدمه من مزايا ووفورات أفقية ورأسية. ومما لا شك فيه أن ذلك التحول لن يتم إلا من خلال جهد قومي يشمل كافة منظمات المجتمع المدني والحكومة، لإحداث تغيير في المفاهيم ، ولتحويل الاهتمام إلى هذه القضية المصيرية، ولرسم أبعاد هذه الإستراتيجية بالاستعانة بالكوادر الوطنية والعالمية، وذلك في مناخ سياسي مناسب. بمعنى أن نقطة الانطلاق لنجاح أي مشروع قومي على هذا المستوى لا بد من أن تستند إلى إصلاح سياسي أولاً، يعالج مواطن الفساد ويسمح بأكبر قدر من الشفافية والمحاسبة في ذات الوقت، في ظل نمط حكومي صالح Good Governance، يستهدف مصلحة الجمهور بالدرجة الأولى، ويمثل قدوة ومثالاً يحتذى به، ويسهل من خلاله تسويق مثل هذا المشروع الوطني لدى الجمهور استناداً إلى ثقة المواطن بالحكومة.⁽⁴⁾

2.3.4 تحويل الكويت إلى مركز مالي

يعد مشروع تحويل الكويت إلى مركز مالي أحد المشروعات الإستراتيجية الهادفة إلى تنويع هيكل الناتج والدخل في دولة الكويت. فقد أشارت وثيقة «مسودة مشروع خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت» (2006/2007-2010/2011)، إلى تحويل الكويت كمركز مالي وتجاري إقليمي كأحد سياسات تطوير وتنويع الهيكل الاقتصادي لدولة الكويت خلال سنوات الخطة. وقد تناولت الخطة مجموعة السياسات اللازمة لتحويل الكويت إلى مركز مالي بما يؤدي إلى «خلق بيئة مناسبة لعمل المركز المالي الإقليمي مع الالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة القطاع المصرفي لمواجهة التحديات المستقبلية المترتبة على تنفيذ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية» (صفحة 5).⁽⁵⁾ وفي هذا الإطار فقد تم تخصيص برنامجين لدعم مشروع الكويت كمركز مالي: الأول «زيادة كفاءة الجهاز المصرفي» متضمنا مجموعة من الآليات لتنفيذ البرنامج، تشمل تعزيز مبادئ الإدارة السليمة في العمل المصرفي، ودعم مناخ المنافسة الحرة للخدمات المصرفية، وتطوير نظم الرقابة على البنوك التجارية، ودعم نظم الإشراف المصرفي، والثاني «تطوير سوق الكويت للأوراق المالية» الذي يتضمن مجموعة من الآليات التي تتصرف إلى تطوير الأنظمة الحالية في سوق الكويت للأوراق المالية، وتنويع الأدوات الاستثمارية والمؤسسات العاملة في السوق، وتوسيع القاعدة الاستثمارية للسوق، وتحسين درجة الشفافية وتوفير المعلومات ونشرها، وأخيراً تفعيل الدور الرقابي للسوق. وقد كان من المفترض أن تبدأ دولة الكويت في اتخاذ الخطوات التنفيذية لتحويل المشروع إلى واقع عملي.

يهدف المشروع إلى تنشيط دور الكويت إقليمياً وعالمياً، كمركز لتقديم الخدمات المالية بمختلف أشكالها للمقيمين وغير المقيمين، وعلى وجه الخصوص للشركات الدولية وحكومات الدول الأخرى، ويتم ذلك من خلال قبول الأموال من غير المقيمين، أفراداً أو مؤسسات أو حكومات، وإعادة إقراضها بصفة أساسية لغير المقيمين، أو استثمارها داخل وخارج دولة الكويت، ويتطلب ذلك إنشاء عدد كبير من المؤسسات المصرفية وغيرها من مؤسسات الوساطة المالية الأخرى، لتعمل في مناخ حر ونظم رقابية تساعد على سهولة انسياب الأموال من وإلى دولة الكويت، مع مراعاة القواعد والنظم الدولية التي تضمن الاستخدام الصحيح لتلك الأموال.

غير أن إنشاء مركز مالي يمارس هذا الدور يتطلب توفر مجموعة من الشروط، كي يقف المشروع على قدميه، ويواجه المنافسة، التي أصبحت بفضل تطور وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية إلى منافسة عالمية Global. من ناحية أخرى، فإنه من الجدير بالإشارة أن إنشاء مركز مالي لا يضمن

استمرار عمل المركز، ففي دراسة لـ (Kindleberger 1974) عن المراكز المالية في الدول الغربية، توصل إلى أن التجربة التاريخية تشير إلى أنه مثلما تتعش المراكز المالية، فإنها تزول أيضاً، وأن هذا التحول إنما يعكس طبيعة التحول في العوامل الديناميكية، مثل الاستقرار السياسي، وأنماط النظم السائدة، والبنى التحتية المرتبطة بالنقل والاتصالات.. الخ.

وغني عن البيان أن الأزمة المالية الحالية أظهرت مدى خطورة اعتماد دولة ما على أن تكون مركزاً مالياً تولد دخلها بشكل أساسي منه، على الرغم من ارتفاع العوائد المتولدة من مثل هذه المراكز. على سبيل المثال، كان مستوى دخل الفرد في أيسلندا هو الأعلى على المستوى العالمي بسبب اعتمادها على القطاع المالي، غير أن الأزمة المالية العالمية وضعت هذا البلد على حافة الإفلاس.

خلاصة التحليل أن تحويل الكويت إلى مركز مالي يتطلب مجموعة من الإصلاحات لتهيئة بيئة الأعمال على المستوى القومي يمكن تلخيصها في الآتي:

- ترشيد الدور التدخلية للدولة في الحياة الاقتصادية.
- إطلاق قوى السوق وجهاز الأسعار لتوجيه الموارد في الاتجاه الصحيح.
- إيجاد البيئة المناسبة للاستثمار الخاص ودعم وتطوير القطاع الخاص.
- إيجاد سوق مالية منظمة جيداً وتتمتع بالكفاءة.
- بناء مجتمع المعلومات والمعرفة.
- تطوير الأداء الاقتصادي.

3.3.4 المشاريع الكبرى تتهاوى الواحد تلو الآخر

لقد أثار إلغاء مشروع المصفاة الرابعة، ومنذ فترة طويلة وهناك جدلاً كبيراً بين مؤيد ومعارض لصفقة الداو كيميكال، التي تعد أحد المشاريع الإستراتيجية التي عقدتها دولة الكويت مع شركة داو كيميكال العالمية في مجال الصناعة النفطية. والمشروع في حد ذاته، بغض النظر عن ما دار حوله من ملاحظات، فقد كان خطوة هامة في سبيل تطوير الصناعة النفطية في دولة الكويت، لو تم عقد الصفقة بصورة تعظم عوائد الكويت وتخفف من أعبائها وذلك في حالة دراسته من قبل فريق فني وطني متمرس. غير أن الكثير من الجدل قد ثار حول المشروع بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي أدى إلى إلفائه بسرعة وبدون تمحيص، وذلك تحت ضغط نيابي كبير ودفاع مستميت من الوزير المعني، وقد اختارت الحكومة الطريق الأسهل، وهكذا يتهاوى ما سبق أن أعلنت عنه الحكومة من مشروعات

كبرى واحدا بعد الآخر بين الإلغاء أو التأجيل. ولكن إذا كان مشروعاً ما مثل المصفاة الرابعة أو الداو به عيوباً قانونية، أو يحمل غبناً على الكويت، أو به عيوب فنية فادحة أو شبهة تفتيح.. الخ، فهل الحل يكون بإلغاء الصفقة؟

الإجابة هي بالطبع لا، فلن يخلو أي مشروع من المشروعات الضخمة من عيوب، ولا يوجد في العالم ذلك المشروع الكامل المتكامل، حتى في أعتى الدول الصناعية، الذي يخلو من العيوب. وإذا ما كان التعامل مع الأمور يتم بهذه الصورة، فلن يتم إقرار أي مشروع تنموي في دولة الكويت، لأن أي مشروع لن يخلو من عيوب يستند إليها أي طرف للمطالبة بإلغاء المشروع، بل وستتأثر سمعة الكويت الدولية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ستحجم الشركات الدولية عن الدخول في اتفاقيات مع الكويت لعقد مثل تلك المشروعات المشتركة، طالما أنه ليس هناك من ضمانة في أن يتم إقرار تلك المشروعات، أو يسهل إلغاءها، بل وسيحرص كل من يتفاوض مع الدولة أن يضع شروطاً جزائياً كبيراً ليضمن بذلك أن جهوده في التفاوض لن تذهب سدى.

فالإجراء الطبيعي الذي كان يجب على الحكومة القيام به هو تجميع كافة الملاحظات على المشروع، وتشكيل فريق فني لدراسة تلك الملاحظات في ضوء العقد المبرم مع الشركة وفي ظل التزامات الكويت في العقد، وإعداد الرد الفني المناسب عليها، فإذا ما ثبتت صحة تلك الملاحظات تتم إعادة التفاوض مع الشركة المعنية في ضوء التقرير الفني، وإذا ما ثبت عدم صحة تلك الملاحظات يتم السير في إجراءات تنفيذ المشروع، مع إطلاع كافة الأطراف بشفافية تامة على نتيجة التقارير الفنية، أما أن يلغى المشروع بهذه السرعة فإنه بلا شك هدر للجهود التي بذلت في سبيل دراسته والتفاوض عليه، وإضاعة فرصة هامة لتنفيذ أحد المشروعات العملاقة، فضلاً عن إساءته الشديدة لسمعة الكويت في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ما هو الحل إذن؟ من المؤكد أن الحل لا يكون بإلغاء المشروعات أو الصفقات الكبرى، وإنما بتطوير فريق وطني متمرس يتسم بأعلى درجات المهنية في التفاوض لديه القدرة على عقد الصفقات ودراساتها من كافة جوانبها الفنية والقانونية والإدارية والاقتصادية والتسويقية والبيئية، وبحيث يمكن تحقيق أعلى المكاسب لدولة الكويت من أي مشروع تموله أو تساهم فيه، وتددنى تكاليف وأعباء تلك المشروعات على الدولة إلى أدنى حد، ووضع بدائل للتعامل مع أوجه العيب أو النقص في تلك المشروعات. كما يجب منح المستشارين والخبراء الفنيين الثقة اللازمة لممارسة أعمالهم على نحو موضوعي.

إذا ما استمر الوضع بهذا الشكل وأصبح كل مشروع استراتيجي عرضة للإلغاء بسبب عيوبه، فلن تقيم الدولة مشروعاً واحداً، لأنه لا يوجد مشروع بدون عيوب، ويجب التعامل بدرجة عالية من

الرشد الاقتصادي في الحكم على المشروعات، ويجب تقبل قدر ما من التكلفة من أجل أن تدور العجلة. أما أن تلغى المشروعات بهذا الشكل فإن التنمية لا محالة في سبيلها إلى الشلل.

أما عن باقي المشروعات الكبرى، فلم نعد نسمع عنها، ولا توجد لها أية اعتمادات في الميزانية الحالية، كما لا يوجد إشارات عن وقت إدراج هذه المشروعات في المستقبل. كما أن أسلوب التعامل مع المشروعات الكبرى للأسف لا يبشر بخير، فإذا ما كان التوجه هو التعامل معها بنفس أسلوب تعاملنا مع المصفاة الرابعة ومشروع الداو، فلا شك بأن مصير تلك المشروعات سوف يكون الإلغاء.

4.3.4 الوقت الحالي هو الأنسب لتنفيذ مشروعات الكويت العملاقة

على الرغم من الجهد الكبير الذي بذل في إعداد قانون الاستقرار المالي المطروح حالياً، والجهد الأكبر في مناقشته، والمدة الماراثونية التي ستقضي في سبيل إقراره، في أفضل الأحوال، فإنه سوف يقدم حلاً مؤقتة لسيولة المؤسسات المالية، وعلى وجه الخصوص منها البنوك، ويضفي بعضاً من الثقة على عمليات الائتمان التي تقوم بها المؤسسات المالية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو، هل هذا هو العلاج الشافي للأزمة؟ إن الإجابة ببساطة هي لا، كما أشرنا سابقاً، حيث أن القانون حسب أفضل التوقعات سوف يعمل على وقف التدهور في أداء سوق المال لفترة زمنية محدودة، ثم يعاود سوق المال بالتراجع مرة أخرى مع استمرار أوضاع الأزمة المرشحة للتدهور محلياً وعالمياً. فقانون الاستقرار المالي إذن يعالج أعراض الأزمة وليس أسبابها الحقيقية.

إذن لا يمكن حل مشكلة القطاع المالي بالتوجه نحو القطاع المالي ذاته، وإنما يكمن في التوجه نحو القطاع الحقيقي من الاقتصاد المحلي، أي القطاع الإنتاجي. فالقطاع المالي هو مجرد قطاع يمارس عمليات الوساطة المالية، ومن ثم فإن دوره ينحصر في عملية تعبئة المدخرات من مصادرها المختلفة، وإعادة ضخها في صور مختلفة، سواء للأفراد أو المؤسسات أو الحكومة، وعليه فإن أداء القطاع المالي يعتمد أولاً وأخيراً على أداء القطاع الحقيقي الذي يخدمه بصفته وسيطاً مالياً، بصفة خاصة للقطاع الإنتاجي، وإذا ما كان القطاع المالي هو مجرد وسيط مالي، فلماذا يتدهور أدائه بشكل مستمر على النحو الذي نراه حالياً؟ الإجابة هي ببساطة أن الأداء السيئ للقطاع الحقيقي (الإنتاجي) من الاقتصاد هو أساس استمرار الأزمة ومن ثم تعمق آثارها، وعلى ذلك فإن رفع مستويات الأداء في القطاع الحقيقي من الاقتصاد هو السبيل الوحيد في الأجلين القصير والطويل لمعالجة أزمة القطاع المالي. فإذا ما ارتفعت مستويات الأداء في الاقتصاد الحقيقي تتعزز قدرة القطاع المالي على القيام بدوره الأساسي في

عمليات الوساطة المالية، وتزداد عمليات الإقراض بفعل ارتفاع مستويات الثقة في قدرة الاقتصاد على التعافي من الأزمة، وينخفض تبعاً لذلك درجة تأثير الاقتصاد المحلي بتطورات الأزمة العالمية.

ولكن ما الذي يمكن أن تقوم به دولة الكويت وهي تعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية التي تراجع بفعل تراجع مستويات الطلب العالمي نتيجة الأزمة. كيف لها إذن أن تنشط القطاع الحقيقي في الاقتصاد المحلي. يتوجب على الكويت إعادة النظر مرة أخرى، وعلى وجه السرعة في قائمة مشاريعها الكبرى، حيث أن الوقت الحالي هو انسب الأوقات لتنفيذ تلك المشروعات لعدة أسباب أهمها:

• أن الكويت تمتلك حالياً قدراً لا بأس به من الاحتياطيات المالية، التي تراكمت خلال سنوات الوفرة القليلة السابقة، واحتفاظ الكويت بهذه الاحتياطيات يعرضها لمشكلتين أساسيتين، المشكلة الأولى هي أن هذه الاحتياطيات المالية يتم استثمارها عالمياً في إطار صندوق الاستثمار السيادي الذي تملكه الكويت، وهي استثمارات معرضة حالياً لدرجة عالية من المخاطرة المصاحبة لاستثمارها في الخارج بفعل تراجع أسعار الأصول عالمياً، وارتفاع معدلات الإفلاس بين البنوك والشركات العالمية على حد سواء. وعليه فإن الاحتفاظ بها في صورتها الحالية سوف يعرضها لمخاطر عديدة خصوصاً في ظل استمرار أوضاع الأزمة. أما عملية استخدام هذه الاحتياطيات في تمويل مشروعات الكويت الضخمة فسوف يحمي تلك الاحتياطيات من الخسارة. أما المشكلة الثانية، فهي أن احتفاظ الكويت بهذه الاحتياطيات بدون استغلالها في الاقتصاد الوطني يفتح شهية المطالبين بحرق هذه الاحتياطيات من خلال توزيعها على الناس. وإذا ما رأى هؤلاء المطالبون بأنه يتم تدوير هذه الأصول الوطنية في الاقتصاد الوطني وان هناك مردود حقيقي مصاحب لذلك في صورة مشروعات وأصول تبنيها الدولة، فإن مثل هذه المطالب لن تجد لها مبرراً.

• أن تنفيذ تلك المشروعات في الوقت الحالي هو أفضل علاج للأزمة المالية، حيث أن مشكلة القطاع المصرفي تتمثل حالياً في أن لديه ودائع يرغب في تدويرها، ولكنه يتردد بشكل كبير في عمليات الإقراض نتيجة إتياع معظم المصارف لسياسات ائتمانية تشددية، بسبب ظروف الأزمة. في ظل تنفيذ هذه المشروعات الضخمة، فإن الطلب سوف يزداد بشكل كبير على الائتمان المصرفي، وفي ضوء الضمان الحكومي لجانب من ذلك الائتمان، فإن عملية تدوير الودائع ستشدد، مما يسهم في ضخ كميات كبيرة من السيولة في الاقتصاد الوطني، أي أن تنفيذ تلك المشروعات في الوقت الحالي سوف يشجع المؤسسات المالية على تحريك عمليات الائتمان

وممارسة دورها التقليدي في الوساطة المالية على نحو أفضل، وهو ما يساعد بشكل أساسي على التخفيف من آثار الأزمة.

• أن تنفيذ تلك المشروعات في الوقت الحالي سوف يضمن تنفيذها بتكاليف أقل من تلك التكاليف المتوقعة لها، حيث تميل الأسعار العالمية حالياً نحو الانخفاض بشكل واضح، وهو ما يضمن الاقتصاد في الميزانيات التي يمكن أن تخصص لتنفيذ تلك المشروعات في الأوقات العادية.

• أن تنفيذ تلك المشروعات في الوقت الحالي، سوف يضمن تهافت أفضل الشركات العالمية، التي تعاني حالياً من ضغوط الكساد، على مزادات تنفيذ تلك المشروعات، وهو ما سيمكن الكويت من الحصول على أفضل العروض من حيث الجودة والتكلفة، وبالشروط التي تملئها الكويت.

• أن تنفيذ تلك المشروعات في الوقت الحالي، سوف يرفع من مستويات النشاط الاقتصادي في الكويت، ويعزز من مستويات الطلب الكلي محلياً، وهو ما يسهم في عكس التوقعات التشاؤمية السائدة حالياً حول مستقبل الاقتصاد المحلي، مما يساعد على تحسين مستويات النشاط الاقتصادي.

• أن تنفيذ تلك المشروعات في الوقت الحالي يمكن أن يساعد، ولو بشكل جزئي، في تشجيع توظيف العمالة الوطنية، خصوصاً إذا ما ألزمت الدولة القائمين على تلك المشروعات، ضمن عقودها، بنسبة تشغيل دنيا للعمالة الوطنية. أو أعلنت عن نسب دنيا لتوظيف العمالة الوطنية في المؤسسات المحلية التي يمكن أن تتقدم أو تشارك في تنفيذ تلك المشروعات.

• أن تنفيذ تلك المشروعات بشكل عام يساعد على تنويع مصادر الدخل، ويقلل من اعتماد الكويت على مصدر شبه وحيد للدخل، وهو صادراتها من النفط الخام، الأمر الذي يقلل من وقع الصدمات الخارجية على الأداء الاقتصادي محلياً، ويفسح المجال أمام تحريك عجلة التنمية المشلولة حالياً.

خامساً: خلاصة واستنتاجات

لقد مرت فترة الوفرة سريعاً، وكان أسوأ نتائجها مستويات ضخمة للإنفاق العام للدولة يفوق قدرة الكويت على تمويله على المدى الطويل.

في الحديث الذي ألقاه سمو أمير البلاد حفظه الله يوم الثلاثاء الموافق 2008/10/21 في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني عشر لمجلس الأمة، أشار سموه «ولعلها مناسبة طيبة لنذكر بما سبق أن حذرنا منه بأن متحصلات الفوائض المالية التي ينعم بها اقتصادنا، قد تكون مؤقتة وخادعة، وأن مستقبل الأمة وأجيالها مرهون بحسن استغلال هذه الفوائض في مواضعها وترشيد إنفاقها، وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تكفل تأمين مقومات الاقتصاد القوي الراسخ»، ولقد أصاب سموه كبد الحقيقة عندما ذكر بأن الفوائض المالية التي تتمتع بها الكويت حالياً قد تكون مؤقتة وخادعة.

والحقيقة هي أن هذه الفوائض المالية التي تتمتع بها الكويت حالياً، بل وجل الإيرادات النفطية التي يتم الحصول عليها، سواء تحققت منها فائض أم لم يتحقق، فهي مؤقتة بطبيعتها، لأنها مرتبطة أساساً بمورد ناضب هو النفط الخام، سوف ينتهي هذا المورد يوماً ما، ربما بعد 50 عاماً، أو أقل من ذلك أو أكثر يعتمد ذلك على كمية الاحتياطيات الحقيقية التي تملكها الكويت من النفط ومعدل الاستخراج من تلك الاحتياطيات، ولكن أفضل التقارير المتاحة تشير إلى أن النفط ربما ينضب في غضون خمسين عاماً على الأكثر. معنى ذلك أن الفوائض النفطية هي بطبيعتها مؤقتة، شئنا ذلك أم أبينا.

ما هي خطورة هذا الوضع إذن؟ ينبع مكمّن الخطورة من أن الكويت تعيش حالياً على إيرادات ناضب بطبيعته، وسوف ينفذ هذا المورد يوماً ما. ومرة أخرى، وكما أشير إليه سابقاً، فإنه عند الحديث عن عمر الأمم فإن فترة خمسين عاماً تعد فترة قصيرة جداً. حيث أن جانباً من الجيل الحالي في الكويت سوف يشهد هذا اليوم، أي اليوم الذي سوف ينضب فيه النفط تماماً، إنهم أطفال الكويت الحاليون، الذين قد يأتي عليهم ذلك اليوم الذي يعلن فيه عن إغلاق آخر آبار النفط، وانتهاء الحقبة النفطية في الكويت، وقد يشهدون هذا اليوم قبل بلوغهم سن التقاعد. أي اللحظة التي تصل فيه صادرات النفط الخام إلى الصفر. ما الذي سيحدث لهؤلاء الأطفال في هذا اليوم. من المؤكد أن آثار الكارثة سوف تكون قد بدأت قبل ذلك اليوم بوقت طويل. فما الذي تم إعداده قبل مجيء ذلك اليوم.

إن الفوائض النفطية هي أيضاً خادعة، لأنها توحي، بل وتوهم الأمة بأنها غنية لأن، لديها فوائض، وإذا ما كان الأمر كذلك فإنه يتعين أن ينعم الناس بهذه الفوائض. وحقيقة الأمر أن الفوائض لا تجعل من الأمة أمة غنية كما قد يتصور البعض، إذا ما كانت فقيرة في مواردها. فبدون النفط ستواجه الكويت كارثة تهدد بقاءها على هذه الأرض الطيبة، أو ربما تهدد استقلالها كدولة. وربما يرد البعض بالقول بأن الكويت عاشت عمرها بدون نفط، فليذهب النفط، ونحن باقون. نعم هذا صحيح، ولكن على

أي صورة، وبأي حال؟ من المؤكد أن الكويت ستبقى ، ولكن في حال مختلفة تماما عما تعيشه اليوم.

لقد كان موضوع الحجم الحقيقي للاحتياطيات الكويتية من النفط الخام مثار جدل في عام 2006، عندما نشرت مجلة Petroleum Intelligence Weekly تقريراً يشير إلى انخفاض الاحتياطيات النفطية الكويتية إلى النصف. حيث كانت الأرقام الرسمية تشير إلى أن احتياطيات دولة الكويت من النفط الخام تصل إلى حوالي 99 مليار برميل، أي حوالي 10% من الاحتياطي العالمي للنفط الخام. بينما تشير الـ Petroleum Intelligence Weekly إلى أن هناك تقارير تشير إلى أن الحجم الحقيقي لهذه الاحتياطيات من النفط الخام ربما يكون أقل من نصف الرقم المعلن، حيث تضع تلك المصادر احتياطيات النفط الخام لدولة الكويت بحوالي 48 مليار برميل من النفط، وفقاً لرويترز ونقلًا عن الـ Petroleum Intelligence Weekly.

كما أشارت تلك المصادر إلى أن البيانات الرسمية لا تفرق بين الاحتياطيات المؤكدة، والمحتملة والممكنة للنفط، وأنه من بين الـ 48 مليار برميل المؤكدة والغير مؤكدة، هناك حوالي 24 مليار برميل فقط تمثل احتياطيات مؤكدة. من ناحية أخرى صرح الدكتور نادر العوضي مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية بالوكالة بأن أكثر من نصف احتياطيات الكويت من النفط غير قابلة للإنتاج بالطرق التقليدية، أي أن هناك حوالي 50 مليار برميل غير قابلة للإنتاج بالأساليب التقليدية الرخيصة التكلفة.

هذه التقارير والتصريحات تشير إلى أن الموضوع في غاية الحساسية والخطورة . فإذا ما صدقت تلك التقارير عن الحجم الحقيقي للاحتياطيات، وأن هناك 24 مليار برميل فقط من تلك الاحتياطيات قابلة للاستخراج، فإنه بمعدلات الاستخراج الحالية، التي تقترب من حوالي مليار برميل سنوياً (بافتراض أن مستوى الإنتاج الحالي 2.6 مليون برميل يومياً) ، فإن احتياطي الكويت من النفط القابل للاستخراج سوف يكفي الكويت لمدة 25 عاماً تقريباً فقط، مقارنة بالأرقام الرسمية التي تصل بهذا المدى إلى حوالي تسع وتسعين عاماً. في ظل هذا التضارب في الأرقام حول احتياطيات دولة الكويت من النفط تأتي الدعوة إلى تقنين عملية استخراج النفط الخام من آبار الكويت.

خلاصة القول هي أن الوفرة الحالية التي تمر بها الكويت تمثل فرصة ذهبية نادرة، ربما لا تتكرر أبداً في تاريخ الكويت، فإما أن تكون على مستوى المسؤولية والحدوث وتعامل مع تلك الفوائض بما ينبغي، بدلاً من الاستجابة إلى دعوات الهدم والهدر التي تسعى وراء الأصوات الانتخابية أو السمعة والشهرة، أو تحقيق نفع أو مكسب ذاتي، وإلا فإن الثمن سيكون فادحاً جداً، تجاه مستقبل الكويت ومستقبل أجيالها، وربما وجودها كدولة مستقلة. إن التاريخ والأجيال القادمة لن ترحم الجيل الحالي

إذا لم يحسن استخدام هذه الفرصة وإن لم يكن على القدر المناسب من المسؤولية تجاه مستقبل هذا البلد ومستقبل أجياله القادمة.

تختتم هذه الورقة بمقولة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله حيث يقول: «أن مستقبل الأمة وأجيالها مرهون بحسن استغلال هذه الفوائض في مواضعها وترشيدها إنفاقها»⁽⁶⁾

سادساً: ملخص المناقشات

- استهلت النقاش إحدى المشاركات في الحلقة النقاشية، حيث أرجعت سوء استخدام العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية إلى غياب إستراتيجية وطنية لتفعيل تنافسية الاقتصاد، يتم من خلالها بناء رؤية وطنية تنموية كما هو حاصل في دول الجوار. أجاب المحاضر أنه بصفته عضواً في اللجنة الوطنية للتنافسية، فقد تم إعداد ثلاثة تقارير عن تنافسية دولة الكويت التي تناولت العديد من التوصيات التي إذا ما طبقت فإنها سوف تسمح بتطوير القدرة التنافسية للكويت، خاصة تلك المتعلقة بتطوير «عناقيد» للصناعات محورية مثل الشحن البحري والتأمين والمصارف. لكن للأسف الشديد أن مصير هذه التقارير كان دائماً الإدراج ونسيانها بعد نشرها. وقد يعود هذا الأمر إلى وجود بيروقراطية مصطنعة تقودها مجموعات ضغط تحاول إفشال الإصلاحات الاقتصادية التنموية لكي تحافظ على مكاسبها. كما أن بطء عملية الإصلاحات يجعل من الصعب تطوير تنافسية الكويت في المنطقة عند الأخذ بعين الاعتبار الجهود التي بذلتها دول الجوار.
- وسأل مشارك آخر عن مصير صناعة الماء في الكويت بعد نضوب النفط والذي يعتمد إنتاجه على مدى توفر هذا المصدر الرخيص من الطاقة وخاصة في ظل ذكر المخاطر التي تقول بأن هذه المادة سوف تنضب بعد نصف قرن في أفضل الأحوال. أكد المحاضر أن ما يواجه دولة الكويت هو ليس فقط نضوب النفط وإنما يكمن الخطر في استبدال هذه الطاقة بمصادر أخرى بديلة مثلما حدث تماماً للفحم، الذي تراجع استخدامه بالرغم من توفره بكثرة، مع ملاحظة أن بعض الدول لا زالت تعتمد عليه في إنتاج الطاقة الكهربائية.
- وأشاد مشارك بجرأة الدراسة وواقعيته وتشخيصها الموضوعي بالرغم من نبرة التشاؤم حول المستقبل الاقتصادي لدولة الكويت. وأجاب المحاضر بأن الدراسة لا تحمل تشاؤماً وإنما تدق ناقوس الخطر، وتحاول أن تشد الاهتمام نحو معالجة جدية لكيفية استخدام العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس في توزيعها في شكل ربوع نفطية لتدعيم الاستهلاك على حساب مستقبل الأجيال القادمة.

- تدخل الدكتور عيسى الغزالي المدير العام في المعهد العربي للتخطيط بالكويت مشدداً حول أهمية الحلقات النقاشية التي ينظمها المعهد وخاصة على دورها في توفير صناع القرار والجمهور العريض بالتحديات التي تواجه دولة الكويت. ويساهم المعهد بهذا الدور من خلال طبع وتوزيع المحاضرات العامة والحلقات النقاشية ووضعها على الإنترنت. وحول سؤال آخر أجاب الدكتور عيسى الغزالي أن المشكلة الأساسية لا تكمن في إعادة توجيه الفوائض النفطية نحو الاستثمار بدل الاستهلاك حيث أن مخصصات الباب الرابع من الإنفاق الحكومي المتعلق بالاستثمار لا يتم إنفاقه نتيجة انخفاض القدرة الامتصاصية للاقتصاد ولتعدد العمليات الحكومية ويطؤها الشديد وارتفاع تكاليفها. وبناء عليه فإن استخدام الفوائض النفطية في تدعيم مسيرة التنمية يتطلب إصلاح القطاع الحكومي وجعله أكثر فعالية وتماشياً مع الحكم الرشيد والإدارة الجيدة. كما أضاف الدكتور عيسى الغزالي أن المطالبة بتحويل الفوائض المستثمرة في الصناديق السيادية في الأسواق المالية الدولية سوف يزيد من عملية تبديد هذه الأموال في الاستهلاك الجاري وتضخيم النفقات الحكومية الجارية.
- وتساءل مشارك آخر حول دور الاستشراف والابتعاد عن التخطيط بمفهومه الإداري لعمليات الحكومة، حيث أشار إلى أن تعزيز التوجه الاستشرافي للحكومة كفيلاً بتعظيم الفائدة من الفوائض النفطية وجعلها تدر الفائدة على الاقتصاد الكويتي. ففي ظل التخطيط الإداري القائم أشار المشاركون إلى عدم الاستفادة من التقنية وعدم نقلها نقلاً سليماً بالرغم من ارتفاع عدد العلامات المسجلة لدى الدولة. كما أن انخفاض نوعية التعليم والمهارات الناجمة عنه لا تسمح بالاستفادة من الفوائض النفطية في تنمية الاقتصاد. فعلى سبيل المثال لماذا لا تتجه الدولة نحو الاستثمار في الطاقات البديلة، وما هو دور المؤسسات المناطة بها عملية إدارة الطاقة وما هي احتمالات منافسة هذه الطاقة في المستقبل ومدى تأثيرها على استخدامات الطاقة الأحفورية؟
- أما أحد المتدربين فقد طرح سؤالاً حول عوائق التصنيع بدولة الكويت، ولماذا لا يتم استخدام هذه الفوائض في بناء نظام صناعي حديث يضمن النمو المستدام. وقد أرجع المحاضر هذه العملية إلى ضعف الرؤية الإستراتيجية بدور التصنيع في ضمان التنمية وإلى خلل مؤسسي كبير يثبط الاستثمار ويشجع على استخدام الفوائض النفطية في الاستهلاك. ووجه مدرب آخر استفساراً حول عوائق تطبيق برامج التنمية في دولة الكويت منوهاً بدور التعليم في غرس ثقافة احترام المال العام وصونه وتحبيذ العمل والجهد والكثافة وذلك استعداداً لعصر ما بعد النفط.

الهوامش

- (1) Chalk, Nigel et al. (1997) “Kuwait: From Reconstruction to Accumulation for Future Generations” International Monetary Fund.
IMF (2006) «Kuwait: 2006 Article IV Consultation—Staff Report; Staff Statement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Kuwait» Country Report No. 06/132.
IMF Executive Board Concludes (2008) Article IV Consultation with Kuwait Public Information Notice (PIN) No. 08/67
- (2) <http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aiwo9Kmvclyc>
- (3) Ugo Fasano and Zubair Iqbal (2003) “GCC Countries: From Oil Dependence to Diversification” International Monetary Fund.
George T. Abed and Hamid R. Davoodi (2003) “Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa” International Monetary Fund.
- (4) Kuwait National Competitiveness Committee (2006) “Kuwait Competitiveness Report Volume 1”, Kuwait.
Kuwait National Competitiveness Committee (2007) “Kuwait Competitiveness Report Volume 2”, Kuwait.
Kuwait National Competitiveness Committee (2008) “Kuwait Competitiveness Report Volume 3”, Kuwait.
- (5) وزارة التخطيط «مسودة مشروع خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت (2006/2007-2010/2011)»، نوفمبر 2005.
- (6) خطاب حضرة صاحب السمو أمير البلاد في افتتاح الدور التشريعي الثاني الثلاثاء 21/10/2008.

المراجع العربية

خطاب حضرة صاحب السمو أمير البلاد في افتتاح الدور التشريعي الثاني الثلاثاء 2008/10/21.
وزارة المالية ”تقرير المتابعة السنوي لحسابات الإدارة المالية“ ، أعداد مختلفة. الكويت
وزارة التخطيط ”مسودة مشروع خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت (2006/2007-2010/2011)“ ،
نوفمبر 2005.

المراجع الانجليزية

<http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aiwo9Kmvclyc>

Charles P Kindleberger (1974): “The Formation of Financial Centers: a Study in Comparative Economic History”, Princeton.

Studies in International Finance, No 36, Princeton: Princeton University, November.

IMF (2006) “Kuwait: 2006 Article IV Consultation—Staff Report; Staff Statement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Kuwait” Country Report No. 06/132.

IMF Executive Board Concludes (2008) Article IV Consultation with Kuwait Public Information Notice (PIN) No. 08/67.

Chalk, Nigel et al. (1997) “Kuwait: From Reconstruction to Accumulation for Future Generations” International Monetary Fund.

Ugo Fasano and Zubair Iqbal (2003) “GCC Countries: From Oil Dependence to Diversification” International Monetary Fund.

George T. Abed and Hamid R. Davoodi (2003) “Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa” International Monetary Fund.

Kuwait National Competitiveness Committee (2006) “Kuwait Competitiveness Report Volume 1”, Kuwait .

----- (2007) “Kuwait Competitiveness Report Volume 2”, Kuwait .

----- (2008) “Kuwait Competitiveness Report Volume 3”, Kuwait.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الامام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلد قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأمانة المالية الدولية وإنه كاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولا

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24843130 - 24844061 - 24848754 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

Depository Number: 2009/176